

اقتصاد

فوق الطاولة

درعا.. حيفا.. المفرق

على محمود هاشم

لا تتفك بريطانيا أسيرة ميراها النفسي شرق المتوسط، فهزيمتها في سورية من خارج النوقع، أطلق العنان لأخيلتها الانتقامية المحمومة بالكرنار لما انتهى إليه مشروعه.

خلال الأيام الأخيرة، اندفعت محاولة استعمارية متجددة بالإعلان عن مشاريع تجارية جديدة، مستغلبة ميكانيزمات الدفاع كحيلة لاشعورية لتجاوز إحساسها المنطقي بالهزيمة، فألقت بمك الأردن إلى أذنية طفولية جديدة، قوامها مشروع لتحويل «قاعدة حسين الجوية» في المفرق، إلى «محطة لوجستية جوية لإعمار سورية والعراق».

وكالة أنباء الملك، كذبت -أيضاً- حيال أصول «الشركة الأميركية»، المتعاقب معها، متجنبة الخوض في تاريخها القريب كإحدى مبادرات البنك الدولي، كما تجاهلت التطرق إلى دور مديرتها التنفيذية كواجهة للأعيب البريطانية في الحرب على سورية، فتحت غطاء «المبادرة الإنمائية»، تم على الأغلب شحن الأسلحة عبر «مطار حسين» إلى «اللواء المدرع» الذي أسسته بريطانيا لحثالاتها جنوب سورية، وفق اعترافات أدل بها ملك الأردن مؤخراً أمام الكونغرس الأمريكي.

يبدو من اللطيف مراقبة تحول برنامج إنمائي «استخباراتي» ينشط في درعا، إلى شركة «موانئ جافة» بالمفرق، الألف من متابعة إطرادات البنك الدولي عليه قبل تحوله لشركة، وبتزامن مجمل الأمر مع انضمام أحد الاقتصاديين السوريين السابقين «من حملة الأذان البريطانية» إلى البنك الدولي، فلا حاجة إضافية لفهم الصحوحة على أهمية المفرق في استكمال مؤامرة دول التاج البريطاني على جنوب سورية!

كذبة «المفرق» هذه، شهدت قبل أيام فصلاً مكملاً مع إعلان وزير الاستخبارات والمواصلات الإسرائيلي عن مباحثات و«دول الخليج» لإحياء قطار الحجاز الذي يربط حيفا بالخليج مروراً بالأردن والسعودية.. ويقص تكلفة وصول البضائع الأوروبية.. كما يدعم ٣٥ بالمئة من التجارة التركية التي تمر عبر حيفا»، حسب الوزير الصهيوني.

يجسد مشروع «المفرق / حيفا» المتكامل هذا، حنيناً بريطانيا شرق المتوسط، متكئاً على الأحلام التاريخية الصهيونية وعلى بيئة تحالفاته الطارئة، وينضبط كحلفة في سلسلة مشاريع قناطر التجارة الغربية لمواجهة طريق الحرير الشرقية، إلا أن دوره «الإعمار سورية والعراق» لهو رهن بقبول غير ممكن لكليهما بالاستلقاء على أرفصة الموانئ الإسرائيلية!

والحال كذلك، يبقى لـ«المفرق / حيفا» نافذته الخليجية، ووفق معطيات الصراع على العرش السعودي، ثمة قابلية لتتحقق ذلك، لكنه أيضاً رهن بسلسلة من الأوهام التي يجب تحققها عبر تكاسل سوري غير متوقع عن إطلاق بيئة تجارية مناسبة تربط جغرافيته بمحيطها الشمالي والشرقي، فوفق قوانين التجارة، ما إن يحضر البر سيطل اليم»، بما فيه ميناة حيفا.

محاولة بريطانيا ممارسة «الخلط البناء» بين السكك الإسرائيلية والموانئ الأميركية الجافة وبرامج البنك الدولي «الإنمائية» جنوباً، إن تكفي لتبرير «إعمار جنوب سورية» عبر «إسرائيل»، ففي الحقيقة، قد لا يكون لدرعا أهميتها كمفد «حيفاوي»، ولا حتى لمدينة المفرق من خلفها، ما لم ترتبط بامتدادها الجغرافي شمالاً، فكلتا المدينتين تحذّر أهميتها كقطاع لطرق التجارة القادمة من الموانئ والبر السورييين شمالاً، لا كمخفر مقدم لحراسة القشل البريطاني جنوباً، وما لحظة افتتاح الجغرافية السورية العراقية المتوالية إلا بداية إهمال الجغرافية الأردنية، طالما أعصر نظامها على التقافز فوق الحبال!

في بعده التاريخي، يختزن مشروع «المفرق حيفا» تلميحات أكثر حثياً، فالسكك التي تمتد حالياً من حيفا إلى بيسان نحو «معبد الشيخ حسين» الفلسطيني- الأردني، لهي تفرعية لسكة «حيفا- درعا» التي ندمرتها عصابات «الهافانا» إبان إحتلال فلسطين بما عرف آنئذ بـ«يوم الجسور».. ما مرته «إسرائيل» سابقاً، ربما تحاول بريطانيا إعادة وصله اليوم، فوفق توزع الولايات جنوب سورية، ليس مستبعداً أن تستبطن الفكرة مد السكة إلى طبريا عبر «الحمّة» السورية، وصولاً إلى حيث عملائها المشتركين «أردنياً وإسرائيلياً» في ريفي درعا الغربي والقفنطرة الجنوبي.

في الجغرافية الأبعد، قد تكون مصر المأخوذة بنمو كاذب يتم حفته في بنيتها الاجتماعية، وإيران، على موعد مع تحديات جديدة، فمشروع «حيفا المفرق» يتسق مع أحلام «قناة البحرين» بين حيفا والعقبة كاتنقاص بريطانيا المتأخر على تأميم قناة السويس بأهميتها البالغة على أمن مصر القومي، وعلى الثورة الإيرانية التي انتزعت منها مضيق هرمز بالغ الأهمية لأمنها الحيوي.. وإذا ما ذهبت «المفرق حيفا» عميقاً، فسيشكل ربطها مع الأحلام الصهيونية في إطلاق قناطر للطاقات تحت مياه المتوسط، إعلان حرب على مصر وإيران معاً، كما على مصالح سورية والعراق وروسيا والصين.

لعبة «المفرق حيفا» المللكة تنتمي إلى ألعاب المحصلة الصفرية كما في «البوكر»، ولكن نتائجها قد تكون قاسية في السياسة والاقتصاد، والسبب الذي تقترفه محيلة «المللك» الكسولة، قد تنقله بقوة إلى الأسوأ حين الرد عليها، فلو كان ما ليقى له قابلاً للتحقق، لما كان للحرب على سورية والعران موع أصلاً.

الوطن

أكدت أوساط عقارية مطلعة أن المؤسسة العامة للإسكان وفي معرض بحثها عن تأمين بعض الموارد المالية للمؤسسة اتخذت جملة من الإجراءات والقرارات تتضمن بيع أو تأجير بعض عقاراتها، مشيرة إلى أن هناك جملة من الأسئلة والاستفسارات رافقت تلك الإجراءات.

وكان مدير التخطيط في المؤسسة العامة للإسكان بيّن في تصريح سابق أن المؤسسة وهدف تأمين احتياجاتها المالية ستتخذ إجراءات وصفت بالجرئة لاسيما لجهة بيع أو تأجير أو استثمار عقاراتها في عدد من المحافظات لاسيما دمشق وريفها، وهذا أمر طبيعي طالما أن مرسوم إحداث المؤسسة سمح لها بذلك، وأجاز لها أيضاً تأسيس شركات مشتركة مع القطاع الخاص ضمن ضوابط وأسس قانونية محددة تضمن عدم هدر المال العام والحفاظ على المصلحة العامة.

وأعلنت الأوساط العقارية أن المؤسسة عرضت عقاراً تملكه في موقع متميز جداً في قلب مدينة دمشق «وتوسّتراد المزة العقار الملائق لوزارة العدل، الأمر الذي أدى إلى طرح العديد من الاستفسارات وأثار العديد من الشبهات لجهة من قيم هذا العقار...؟

قبل عرضه للبيع أو للاستثمار هل تمت مقارنة سعره بأسعار عقارات منطقة مشروع ٦٦/ في كفروسية التي لا زالت معدة للبناء لقياساً لمنطقة المزة السكنية. واعتبرت الأوساط أن السعر لا يوازي السعر التخميني الحقيقي لهذا عقار ويهكنا منطقة، فسعره الحقيقي يفوق ذلك بثلاثة أو أربعة أضعاف لاسيما

قرارات جريئة ولكن...

هل تتجرأ المؤسسة العامة للإسكان على المال العام؟!!



إذا تمت مقارنة بمنطقة كفروسية وأسعارها المرتفعة.

وأضافت: هل تم الأخذ بالحسبان موقع هذا العقار وصفته التنظيمية وعاشيته الاستثمارية العالية وخصوصاً أنه في أهم منطقة سكنية ليس في دمشق وحسب بل في كل سورية ويقع ضمن أرقى وأفضل منطقة مأهولة ومخدمة من النواحي كافة.

وتابعت الأوساط العقارية متسائلة: هل من العدالة أن يتم إخضاع مثل هذا العقار لذات أسس التقييم لعقارات خارج المخططات التنظيمية ومناطق ما زالت

قيد الدراسة لإحداثها مناطق عقارية؟ وهل يمكن مقارنة هذا العقار بأي فرصة استثمارية عقارية في سورية.

ولخصت المصادر بالحديث عن شكوك وغموض تجاه هذه العملية أن هدف المؤسسة المعلن هو تأمين احتياجاتها المالية إلا أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تقييد المؤسسة بأهم فرصها الاستثمارية وبأسعار بخسة فيها غبن واضح على المؤسسة وإثراء على حسابها لصالح القطاع الخاص.

وأكدت المصادر أنه كان من المنتظر أن تمارس

المؤسسة أقصى درجات الشفافية وتطبق أعلى معايير الدقة في تقييم أملاكها قبل طرحها على البيع أو الاستثمار وأن تبادر لعرض فرصها الاستثمارية من خلال دفتر شروط فنية ومالية وحقوقية تتضمن أعلى درجات الضوابط والقيود حرصاً على المال العام واختيار أكثر الشركاء تأهيلاً ومصداقية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة الآن: هل سبت المؤسسة (دون قصد) أم تجاهلت وتناست (عن عمد)، وهي المطور العقاري الأول والأعرق في سورية، أسس ومعايير العمل والتقييم العقاري السليمة؟

مدير مالية دمشق لـ«الوطن»:

٨٠ بالمئة زيادة في التحصيلات الضريبية هذا العام

أحد كبار المكلفين طالب بتقسيم ضرائبته لتدوير المبلغ بالدولار



عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية دمشق محمد عبد لـ«الوطن» عن زيادة في نسبة تحصيلات الضرائب في المحافظة بنحو ٨٠ بالمئة منذ بداية العام الجاري (٢٠١٧) وحتى شهر تشرين الثاني، مقارنة بالعام الماضي (٢٠١٦) متوقعاً أن تزيد النسبة مع نهاية العام عن ١٠٠ بالمئة، مشيراً إلى أن المبلغ المحصل من رتبة عشرات المليارات، دون أن يفصح عن الرقم الدقيق.

عزا عبد أسباب مضاعفة رقم التحصيلات الضريبية إلى عدة أسباب، أبرزها تفعيل إجراءات قانون جباية الأموال العامة، الذي أجاز لوزير المالية إيقاف إجراءات الجباية وفق الظروف، حيث تم العمل به منذ بداية الحرب وحتى منتصف العام ٢٠١٣، إذ تم تفعيل الجباية مجدداً، والتشدد في متابعة التحصيل ووصول العديد من الملفات إلى مرحلة بيع الأملاك في المزاد العلني لتحصيل حق الدولة من الضرائب، وبإعفاء تم تنفيذ البيع لعدد من الأملاك، بعضها يعود إلى مشروعات كبيرة، الأمر الذي دفع بالكثير من المكلفين للمبادرة بدفع مدهم المالية المترتبة عليهم.

إلى جانب عوامل أخرى ساهمت بزيادة التحصيلات، مثل إيقاف قرارات تقسيم الضرائب لكبار المكلفين غير المعفرين، إذ كان سائداً قبل ذلك الوقت قبول طلبات تقسيم المكلفين كبار بالضريبة وهم غير معفرين، بما يخالف التشريع الضريبي، ذاكراً ملاحاً لأحد كبار المكلفين طلب تقسيم ضريبةته البالغة ٥٠ مليون ليرة سورية علماً بأن أوضاع عمله جيدة ولا مشكلات أعمار تعترضه، ولدى سؤاله عن سبب طلب التقسيم، أجاب بأنه يسعى إلى تدوير مبلغ الضريبة بالدولار الأمريكي في مؤسسته ولاستفادة من التسمية الشعرية وتحقيق أرباح بدلاً من إخراج المبلغ دفعة واحدة المحصلة الخزينة العامة، وعلى ما يبدو أن حالة هذا المكلف ليست استثنائية، بل كان يتم العمل بتلك الطريقة بشكل بسيط ودون تعقيدات، ونوه عبد ببعض الإجراءات ذات الطابع التفضيري لتسديد الذمم المالية، مثل القانون ٢٥ للعام ٢٠١٧ الذي تضمن الإعفاء من الغرامات والجزاءات لمن يسدد قبل نهاية العام، هذا إضافة إلى التشدد في بعض الإجراءات مثل فرض منع السفر على المكلفين الذين لديهم تراكمات ضريبية تتجاوز مبلغ مليون ليرة سورية قبل العام الجاري، متوقفاً للندوة إلى مزيد من التشدد خلال العام القادم التي قد تنقل إلى إغلاق المنشأة في حال عدم وجود أي إقرار، وذلك بموجب القانون رقم ١٠ للعام ٢٠١٥.

٥٠ بالمئة زيادة التحقيقات

بالانتقال من عبد عن مسألة التحصيلات إلى التحقيقات الضريبية، فقد كشف عن زيادتها هي الأخرى بنحو ٥٠ بالمئة خلال العام الجاري مقارنة مع العام الماضي، وذلك كنتيجة أولية لعمل اللجنة الخاصة بدراسة التراكم الضريبي، وتنفيذ الخطط في مالية دمشق بشكل واسع، وأدى إلى زيادة ملحوظة في التحقيقات الضريبية للمكلفين، وتشكيل مجموعات عمل لكل أقسام كبار وصغار المكلفين تضم ٣ مراقبين، تتولى عملية تدقيق البيانات وإصدار قرارات التكليف.

موقف التنفيذ يطلب من القضاء، وآخر خاضع لقرارات التقسيم وحالات إعلان البيع غير المنتهية، ونوه عبد بمشكلة تعوق التحقيقات الضريبية، مرتبطة بعدم توافر الكادر الوظيفي، ففي دمشق هناك ٧٣ منطقة جباية شاغرة من أصل ١٤٣ منطقة، أي نحو النصف، وذلك لعدم وجود عدد كاف من الجباة، حتى بعد الإعلان عن مسابقة لتعيينهم، فقد كان أغلب المتقدمين إنشائياً، إذ أن الموضوع قيد البحث لإيجاد حلول له.

مشكلة «التشريع الضريبي»

لفت عبد إلى وجود مشكلة في التواصل مع مديرية التشريع الضريبي في الهيئة العامة للرسوم والضرائب، وصفها بال«معدمة»، إذ إن الكثير من الأسئلة التي ترسل إلى المديرية لا تلقى رديداً، وبعضها يحمل سؤالاً في الإجابة عن السؤال، علماً بأن ذلك يؤثر في العمل الضريبي، ومن شأنه أن يعوق البحث في الملفات والأضابير الضريبية، مستغرباً استمرار الأمر على هذه الحال، ومتسائلاً عن المصلحة في ذلك.

قصة التهرب الضريبي

لدى سؤاله عن نسبة التحقيقات الضريبية القائمة مما يجب أن تكون، أكد عبد أن النسبة ضعيفة، ومن المأمول أن تصل إلى ٣٠ بالمئة، إذ إن التحقيقات أقل بكثير من المطلوب، بسبب التهرب الضريبي، الذي وصفها بالمسألة العالمية، ولكن للأسف في حالتنا، فإن من يساهم في إضاعة حقوق الخزينة هم بعض العاملين في الإدارة الضريبية، من خلال مسكهم لحسابات بعض المكلفين، وبالتالي إخفاء النشاط الحقيقي للمكلف عبر تقديم بيانات غير صحيحة أو غير كاملة.

ومن أسباب التهرب الضريبي في سورية لفت عبد إلى غياب الوعي الضريبي، دون أن يقدم شيئاً في هذا الجانب، والشعور لدى بعض المكلفين بعدم وجود عدالة بالتكليف الضريبي، نتيجة محاباة بعض المكلفين من بعض المراقبين، وذلك إلى جانب شعور بعض المكلفين بارتفاع معدلات الضريبة، لافتاً إلى أن عدم الاهتمام بالإيرادات الضريبية قبل الحرب نظراً لتوافر الكثير من الموارد مثل

٨٠ بالمئة من الضرائب المدورة غير المحصلة لجهات القطاع العام وتغل قيدياً ١٦٨ منشأة إطعام دفعت مليار ليرة ضرائب بدل ٤٨٠ مليوناً بعد الاتفاقيات

النظ، أدى إلى بروز ظاهرة التشدد في التكليف الضريبي وقت الأزمة مقابل التساهل وقت الرخاء -هذه مقارنة في السياسة المالية-

لافتاً إلى أن الحد من التهرب الضريبي مرتبط بتبسيط النظام الضريبي ووضوح النصوص التشريعية، وعدم ترك التكليف للتقدير الشخصية ومزاجية المراقب، وذلك إضافة إلى زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، إذ إن عدداً من العاملين في الإدارة الضريبية ليسوا على المستوى المهني والأخلاقي المطلوب، وأشار إلى ضرورة التعامل مع المكلف بشرياً، وتفعيل التواصل المباشر معه، فتح حوار شفاف، وإشراك جمعية المحاسبين القانونيين في ذلك، للوصول إلى مرحلة الثقة والتقدير الذاتي للضريبة كما هو معمول فيه على نطاق واسع عالمياً اليوم، وقد أثمر نتائج مهمة في بعض البلدان العربية عبر زيادة التحصيلات بمعدلات عالية.

مشيراً إلى أن تطبيق تجربة التقدير الذاتي للضريبة التي يقوم بها المكلف من تلقاء نفسه لكونه الأجر على ذلك، على أن تقوم الجهات الحكومية المعنية بسحب عينات عشوائية للتدقيق في ذلك التقدير؛ من شأنه حل الكثير من الإشكالات الضريبية، ورفع نسب التحصيلات بشكل كبير، وهو مشروع كان قيد البحث في العام ٢٠١٢، واليوم تقوم اللجنة المكلفة إعادة النظر بالتشريع الضريبي بدراسة ضمن مجموعة مقترحات أخرى لتطوير النظام الضريبي.

وتعليقاً على نتائج التنتقات التي أجرتها الوزارة على عشرات الموظفين في المديرية التي طالت في جزء كبير منها مقعبي المعاملات من الموظفين، بيّن أنها كانت جيدة، وتقرّباً أصبحت الظاهرة شبه معدومة في المديرية، إذ تم نقل العديد منهم خارج مبنى المديرية، إضافة إلى تحويل عشرات الموظفين إلى بعض الجهات الرقابية حيث يتم التدقيق في بعض الملفات، وبعضها أنجز وتم محاسبة المخورطين، وطالب عبد بإعداد دورات تأهيل وتدريب لمُدققي الحسابات في الجهات الحكومية، وبطرق منهجية، وبعتماد مناهج علمية، من أجل تفعيل الرقابة على المؤسسات المقدمة محاسبياً مثل المصارف وشركات التأمين.

إلقاء الضوء على الوقائع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد السوري وفيها بشكل دقيق حتى تتمكن من إيجاد المدخلات والمعطيات السليمة وتحليلها قبل البدء بعملية التركيب وصياغة نموذج إنمائي متوازن وسليم ومدروس بدقة يتضمن طروحاً منطقية مناقشتها على المستوى الوطني واعتادها من جميع الجهات والمستويات والشرائح وتضافر جهود الأطراف الحكومية وغير الحكومية لإيجاد نموذج تنموي يتلاءم مع موحات الشعب ويتوافق مع مقتضيات التطور والعصرية وإعداد خريطة الطريق للوصول إلى الأهداف والتنتائج

وذلك بحضور عدد من الاقتصاديين من سورية ومصر ولبنان، رئيس جامعة دمشق ماهر قبايبي أكد خلال الأنتحاب ما تعرض له الاقتصاد الوطني من أضرار جسيمة بسبب الحرب الكونية داعياً إلى استنباط الحلول المناسبة لإعادة النهوض بالاقتصاد السوري بجهود سورية لافتاً إلى حرص جامعة دمشق على أن تكون مساهمة أساسية في إعادة بناء القرارات البشرية المؤهلة علمياً واجتماعياً وتربوياً لإعادة بناء ما تم تدميره بتضاريف جميع الجهود الوطنية للوطن.. بدوره رئيس تجمع سورية الأم محمد العرق أكد لـ«الوطن» أهمية

الاحتجاج وتأثيرتها المتبادلة.. كما تم التركيز على محور يتعلق بمراجعة تحليلية للسياسات الاقتصادية قبل وأثناء الأزمة وانعكاساتها على التنمية والعدالة الاجتماعية إضافة إلى خسائر الاقتصاد السوري خلال الأزمة وأثر العقوبات الاقتصادية مع الإشارة إلى دور العلاقات الاقتصادية الخارجية قبل الحرب وخلالها والنموذج عن التجارة الخارجية والأمم حسب المحاور الفساد كامل معطل للتنمية والإصلاح مع تقديم رؤية مستقبلية لالاقتصاد السوري وتحديد هويته بعد الحديث عن السياسة المالية والنقدية.

هنا غانم

نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل كان عنوان المؤتمر الاقتصادي الأول الذي احتضنه تجمع سورية الأم بالتعاون مع جامعة دمشق ناقش فيه العديد من المحاور الاقتصادية المهمة تناول فيها مفهوم الاقتصاد السوري والسياسات الاقتصادية من حيث التغيرات في النظام العالمي وتأثيراتها على إعادة الإعمار والتنمية في سورية، إضافة إلى مقارنة الاقتصاديات العربية بعد الحروب وحركات

«سورية الأم» ورؤية اقتصادية وطنية للمستقبل

المطلوبة سعياً إلى بناء اقتصاد سوري بأيد سورية على مبدأ أن علاقة السياسة بالاقتصاد هي علاقة ذات اتجاهين وقطع الطريق على أي أجدات خارجية تعد حول مستقبل سورية ودستورها وإعادة اعمارها، مؤكداً أننا لن نكون منقلبين ومغزولين سنتلقي كل ما يساعدنا على إعادة البناء لكن بصياغة محلية يتبناها المنطق السليم، مبيّناً أن المؤتمر فرصة مناسبة للسوريين للتأمل والمراجعة والتفكير بالظروف المحيية التي تواجه الوطن ولا يمكن مواجهتها إلا بالتضامن والرؤيا الوطنية من الجميع.